

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٤٩

الاثنين ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (تشيلي)

كوبال وأرجو منه أن يعول على دعمنا القوي في هذه المشاورات مع كافة الأطراف المهتمة والمعنية. وسأكون ممتناً له إذا قام بهذا الأمر في وقت لا يتداخل مع أوقات الاجتماعات.

افتتاح الجلسة

وهنا أعلن افتتاح الجلسة التاسعة والأربعين بعد السبعمئة للجنة الفرعية القانونية وسنكمل النظر في البند الثالث من جدول أعمالنا، "التبادل العام للآراء". وعند الساعة الرابعة من بعد الظهر سأرفع الجلسة العامة كي نعقد الندوة المشتركة بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء حول بناء القدرات في مجال قانون الفضاء. وقد نظمت هذه الندوة بشكل مشترك من جانب هاتين الجهتين وكذلك بالتعاون أيضاً مع الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية.

أود أيضاً أن أدعوكم لحفل استقبال، الليلة بعد انتهائنا من الندوة في قاعدة موزارت في المبنى F، في مطعم الـ VIC إذاً.

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٠٨

الرئيس: حضرات المندوبين الكرام، أسعد الله أوقاتكم.

وقبل أن نبدأ بالنظر في بنود جدول الأعمال، أود أن أشير إلى مسألة مهمة.

توصلنا إلى اتفاق هو كما يلي، لدينا عدد كبير من الدول الحاضرة في اللجنة الفرعية القانونية، وبالتالي يجب أن نبقى على علم بآخر التطورات وأن ندرس كافة المواضيع المستجدة، وأوصيت بأن يكون السيد كوبال هو الرئيس المقبل للجنة الفرعية، وبالتالي، أوصت بعض الوفود بأن يبدأ بمشاورات غير رسمية مسبقة مع كافة الدول التي أثارت هذا الموضوع، البرازيل وغيرها، تشيلي أيضاً كان لديها أفكار جديدة حول هذا الموضوع. والفكرة هي أن ننظر في هذا الموضوع لنرى ما إن كان هناك من تداخل من آراء مختلفة يمكن أن نتبادلها. وهكذا نرى كيف يمكن أن نمضي قديماً في تلك المفاوضات لنرى ما هي الطريقة المناسبة للتقدم في المستقبل. وأطلب الآن من السيد

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.07-84762 (A)

* 0784762 *

البند الثالث - التبادل العام للآراء

المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية معاً. وبالتالي، المؤتمر الدولي الذي نظّمته الأمم المتحدة، مؤتمر يونسبيس الثالث حول الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ناشد كافة الدول لكي تعزز تنمية القانون الدولي في مجال الفضاء وذلك من أجل الاستجابة إلى احتياجات الأسرة الدولية.

ركز المؤتمر على أهمية معاهدات الأمم المتحدة المتصلة بالفضاء ودعى كافة الدول الأعضاء، غير الموقعة على تلك المعاهدة، بأن تقوم بهذا في أبكر وقت ممكن وأن تدرج أحكام هذه الاتفاقية في قوانينها الوطنية. في هذا السياق إن المغرب منذ سنوات كثيرة يشارك بشكل ناشط في مختلف دورات لجنة الكوبوس الأم واللجنتين الفرعيتين وورشات العمل المختلفة الإقليمية التي ينظمها المكتب، وكذلك بعض الدول الأعضاء في لجننتنا. ونبذل قصارى جهدنا لكي نقوم بتوعية دول المنطقة حيال أهمية الإنضمام إلى المبادئ والمعاهدات التي تنظم قانون الفضاء الدولي.

في الواقع، بعد انعقاد ورشة العمل الأولى حول قانون الفضاء في ٢٠٠١، قام المغرب، عبر المركز الملكي للإستشعار عن بعد، وبالتعاون مع المركز الأوروبي لقانون الفضاء، بتنظيم ورشة عمل ثانية في الثاني والثالث والعشرين من حزيران/يونيو من العام الماضي في الرباط حول قانون الفضاء والأنشطة الفضائية. وشهد هذا اللقاء مشاركة من دول أفريقية كالجنازير والكاميرون كوتديفوار وكينيا والمغرب وموريتانيا ونيجيريا والسنغال وتونس، كذلك مشاركة من مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولجنة كوبوس. كانت المواضيع متصلة بمبادئ ومعاهد قانون الفضاء ودور وأنشطة كوبوس ومبادئ المسؤولية وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية وقانون سواتل التلفزة والمخاطر المتصلة بالسواتل التجارية والحقوق في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وكذلك قانون الملكية الفكرية. وهذا اللقاء شهد طولتين مستدريتين، واحدة مع الدول الأعضاء في كوبوس وأخرى حول قانون الفضاء الوطني. والمناقشة التي شهدها هذا اللقاء تطرقت إلى الجوانب القانونية لقانون الفضاء الدولي، ولاحظ المنظمون خلال هذه الورشة أن المشاركين أعربوا عن اهتمام كبير لهذه المسألة وأعربوا عن رغبتهم في رؤية تكامل في القانون الدولي للفضاء مع تعليم الفضاء في المراكز الإقليمية والمؤسسات الوطنية في الدول الأفريقية، وكذلك اهتمامهم بنشر موسع للمعلومات حول أعمال الكوبوس ولجنتها الفرعيتين.

وهنا أعطي الكلمة للمغرب لنستكمل البند الثالث من جدول أعمالنا.

السيد س. ر. تيميسماني (المغرب) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): حضرات السيدات والسادة، يسرني أن أراك حضرة الرئيس تترأس أعمالنا نود أن نهنتك على العمل المنجز بفضل قيادتك النبيرة والحكيمة. ونود أن نقدم لك دعمنا وتعاوننا الكاملين لإنجاز مهمتك.

ننتهز الفرصة لشكر مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي والأمانة على إعداد وثائق هذه الدورة، ووفد المغرب على استعداد ليقدم دعمه ومساهمته في كافة الأفكار التي تؤدي إلى إنجاح أعمال دورتنا الحالية.

حضرة الرئيس، لقد دخلت الأسرة الدولية في حقبة جديدة تتسم بشواغل ومصالح جديدة على الصعيد الدولي. نظراً لهذا الواقع لدينا رؤية جديدة تهدف إلى توسيع مجال العمل في التكنولوجيا الفضائية وذلك لمصلحة كافة الدول، لا سيما البلدان الناشئة، وهي تتفتح أمام البشرية تحدد كيفية تحقيق التقدم العلمي والتقني الذي يسمح للإنسان بأن يستكشف المستقبل. لذلك علينا أن نعتد الاستراتيجيات والإجراءات الملموسة لكي ننظر في وسائل أخرى أكثر فعالية، تسمح لنا بأن نحقق أهدافنا. وهنا نحن مدعوون للتعاون من أجل إيجاد حلول متقدمة تأخذ في الحسبان مصالح كافة الدول بعين الاعتبار لا سيما تلك غير الحائزة على تكنولوجيا الفضاء.

وفي هذا الصدد، تلعب الأنشطة الفضائية دوراً مهماً بشكل متزايد في سياق التنمية بشكل عام، ويمكن للبرامج الفضائية أن تساهم في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، تسمح له أيضاً بأن تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، تسمح له أيضاً بأن يحسن التعاون الدولي وتسمح بذلك للدول والمواطنين بشكل عام.

إلا أن هذه البرامج يجب أن تأخذ في الحسبان احترام القوانين التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي واستغلاله، كما أشير إلى هذا في معاهدة الفضاء التي صدرت في العام ١٩٦٧.

حضرة الرئيس، لقد صار قانون الفضاء أداة أساسية لا مفر منها من أجل تنظيم الأنشطة الفضائية في الدول وفي

وممارسات الدول والمنظمات الدولية في مجال تسجيل الأجسام الفضائية.

بالنسبة إلى البند لثامن من جدول أعمالنا وهو "دراسة واستعراض التطورات بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة"، يكرر وفد المغرب موقفه حيال توعية كافة الدول الأعضاء لا سيما البلدان النامية منها لكي تقدم مزيداً من المعلومات حول ضرورة إبرام بروتوكول كهذا.

في الواقع، إن بعض عناصر هذه الاتفاقية تحتاج إلى مزيد من التوضيح، لا سيما إمكانية التوافق بين الصكوك التي اعتمدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي، وتلك المقترحة في إطار مشروع اتفاقية اليونيدروا، كيفية العمل في نظام اليونيدروا الذي يجب أن يتم في إطار متسق متكامل مع القواعد التي حددت في مجال قانون الفضاء، لا سيما تلك التي قمنا بقوتنتها في المعاهدات المختلفة برعاية الأمم المتحدة.

يعتبر وفد المغرب أن الأمم المتحدة، وهي العرابة لكافة الشؤون الفضائية، هي المحفل الدولي الأكثر تأهيلاً لكي يلعب دور السلطة المرجعية الأساسية الخاصة في بروتوكول الممتلكات الفضائية المتصلة باتفاقية اليونيدروا.

حضرة الرئيس، نرحب بالعمل الذي أنجزته اللجنة الفرعية القانونية، إلا أننا ندرك التحديات التي تواجهها هذه اللجنة نظراً للأوجه المعقدة والمتعددة للمسائل المتصلة بالأنشطة الفضائية واستخداماتها. نرحب بالمهمة الممتازة والنتائج التي حققناها بفضل جهود كافة الوفود. إن تكيف عملنا يدفع بنا لأن نقوم في لجنتنا الفرعية بأن نضطلع بهذه المهام وأن نلبي حاجات التنمية السريعة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمندوب المغرب الموقر على بيان. وهنا حضرات المندوبين الكرام أود أن أعطي الكلمة لكولومبيا التي طلبت الكلمة حول هذا البند.

السيد س. أريغالو إيببيس (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، يود وفد كولومبيا أن يعرب عن امتنانه لرؤيتك تترأس أعمال لجنتنا الفرعية، ويمكن أن تعول على دعم منطقتنا وخاصة أنك تأتي منها، أنت الملم بكافة المعارف والمواضيع المتصلة.

إن مجمل هذه المداولات قد برهن، من جهة أهمية قانون الفضاء الدولي ليساهم في الفهم المتزايد لمختلف التحديات المتصلة بتطبيق هذه المبادئ التي تنظم الفضاء الخارجي، ومن جهة أخرى الاهتمام في التصديق على معاهدات الفضاء الخمسة من مجمل الدول النامية، لا سيما الإفريقية منها.

واسمحوا لي حضرة الرئيس، أن أشكر كافة المداخلين في تلك الورشة والذين بذلوا جهوداً مهمة من أجل تحسين فهم أهمية الجانب القانوني للفضاء والمعاهدات الخمسة. ولدينا عدد خاص من مجملتنا العلمية كُرس لورشة العمل هذه، ولدينا عدة نسخ موجودة لكم هنا في هذه القاعة.

حضرة الرئيس، يود وفد المغرب أن يكرر رغبته بأن يستكمل عمله من خلال توعية الدول غير الموقعة لا سيما الإفريقية منها، وذلك عبر، أولاً، تنظيم دورات عمل إقليمية ودولية حول مختلف المواضيع المتصلة بقانون الفضاء لكي نعلم أكثر ونزيد من المعلومات حول المبادئ والمعاهدات المتصلة بالفضاء. ثانياً، عبر تعزيز تبادل المعلومات حول القوانين والسياسات الوطنية. ثالثاً، التكامل بين تعليم قانون الفضاء في المناهج الجامعية وكذلك تعزيز الخبرة الوطنية في هذا المجال.

حضرة الرئيس، نحن نعتبر أنه إذا أردنا أن نضمن استخدام رشيداً ومنصفاً للمدار الثابت بالنسبة للأرض من جانب كافة الدول، من الضروري أن تستكمل اللجنة الفرعية القانونية النظر في هذا الموضوع في إطار البند السادس. إن غياب تعريف للمدار وتعيين حدوده يؤدي إلى حالات عدم تيقن قانوني في قانون الفضاء والقانون الجوي. ونرحب بانعقاد فريق عمل للنظر في البند ١٦ ونرجو أن تتمكن من أن نقدم الدعم له لنجد ونحرز تقدم لعملنا في المستقبل.

بالنسبة إلى البند السابع، ونظراً لأهمية هذا البند وأثر استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء وأثرها على الأمن إذا والأمان، من الضروري أن نتعمق في هذه المسألة وأن نقيم جدوى استعراض المبادئ المنظمة لمصادر الطاقة النووية، من خلال جمع مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع. في الواقع نحتاج إلى إطار تنظيمي مناسب هنا، ويجب أن يوضع بسرعة تماشياً ومبادئ الاستخدام السلمي للفضاء وللحفاظ على مصالح كافة الدول.

من جهة أخرى، لدينا بنود أخرى من جدول أعمالنا تثير اهتمامنا، مثلاً المسألة المتصلة ببروتوكول اليونيدروا

الدول. ولذلك هذا موضوعٌ أساسياً، ونرى أن أمريكا اللاتينية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً.

استخدام المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض يجب أن يتم من خلال استخدامه كمورد طبيعي محدود، ويمكن أن يواجه خطر الاكتظاظ، وبالتالي يجب أن نشجع استخدامه بشكل رشيد ومنصف. هذا مبدأً أساسياً إذا أردنا أن نحافظ على مصالح البلدان النامية هنا.

وأبرم اتفاقاً في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة، سمح باعتماد آلية التنسيق وتعيين الطيف، من جانب الـ ITU، الاتحاد الدولي للاتصالات، وكان يرتدي أهمية بالغة. لذلك يجب أن نركز على أهمية العلاقة بين مختلف المنظمات التابعة لأسرة للأمم المتحدة.

سمح هذا الاتفاق أيضاً بالحفاظ على هذا البند على جدول أعمالنا في جزأين مختلفين، من جهة تعريف وتعيين حدود الفضاء الخارجي، وبالنسبة إلينا هذا موضوعٌ أساسي يشكل تحدياً كبيراً لنا هنا في اللجنة الفرعية. والبروفيسور موتسيرات فيلو قد أشار إلى هذا الموضوع ولكن من جهة أخرى لدينا جانبٌ آخر يتصل بطبيعة واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض بما في ذلك النظر بالوسائل التي تسمح لنا بأن نضمن استخداماً رشيداً للمدار الثابت بالنسبة للأرض من دون تجاهل دور الـ ITU الاتحاد الدولي للاتصالات.

نحن نعتبر أن المدار الثابت بالنسبة للأرض يحتاج إلى نظام خاص به نظراً لطبيعته الخاصة به، وبالتالي من الضروري أن نحافظ على هذا الجانب من أعمالنا ونفكر في هذا الجانب في لجنتنا الفرعية وننظر فيها أيضاً في إطار البند الخاص بتعيين حدود الفضاء الخارجي. وهذا ما أشار إليه مندوب المغرب منذ لحظة في مداخلته قبلي.

ولكن لا تقتصر المسألة على هذا الموضوع فقط حضرة الرئيس، لدينا مسائل أخرى، النتائج التدريجية التي حصلنا عليها بالنسبة إلى تسجيل الأجسام الفضائية وكذلك مسألة المسؤولية في المبادئ المتصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي، والسيد كاماشيو تكلم عن هذا الموضوع أيضاً.

أما بالنسبة إلى مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الذي سيصدر عن اليونيدروا، تمكنا من أن نستخرج منه عبرة مهمة وكنا نرغب فعلاً أن نتمكن من

نريد أن نهني السيد كاماشيو لارا، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، على الطريقة الممتازة التي يظطلع بها ويلعب هذا الدور المهم خاصة بالنسبة إلى تعزيز هذه القدرات في مجال قانون الفضاء، ولا سيما بالنسبة إلى من يعمل في تقديم المشورة القانونية، وكذلك بالنسبة إلى الاستجابة إلى حاجات البلدان النامية.

لقد سرر وفد كولومبيا عندما تلقى طلب من سويسرا بالنسبة إلى انضمام سويسرا إلى لجنة كوبوس، ونحن هنا يسرنا أن نحصل على هذا الطلب، نتلقاه بحماس كبير ونتمنى أن تتمكن هذه الدولة من أن تساهم في هذا العمل المهم، خاصة وأنها لديها برنامج تطبيقات مهم "سبايدر" بالنسبة إلى التطبيقات الفضائية في الجبال العالية. ونحن نتطلع إلى انضمام سويسرا إلى لجنتنا.

حضرة الرئيس، إن اللجنة الفرعية القانونية تلعب دوراً حاسماً في قونة القانون الفضائي. بفضل سنوات طويلة من العمل والجهود الدؤوبة تمكنت اللجنة الفرعية من أن تقدم للأسرة الدولية مساهمة ملموسة في مجال القونة وصياغة المبادئ الأساسية لقانون الفضاء، والتي تركز إلى المبادئ التوافقية الأساسية. قاعدة التوافق، وهي قاعدة ناشطة وفعالة وليست قاعدة معرلة تلعب دوراً أساسياً خاصة وأنها تمكنا من التوصل إلى توافق حول هذا الموضوع، ربما لا يمكن التوفيق بينها ولكن تسمح لنا باعتماد نظرة ورؤية جديدة. وهذا سمح لنا بأن نصل إلى خمسة صكوك قانونية دولية تنظم الأنشطة الفضائية. ولكن في الوقت ذاته، هنا على اللجنة الفرعية القانونية أن تتكيف بشكل مستمر مع تطورات الأوضاع التي هي معقدة أكثر فأكثر نظراً للازدواجية المتصلة بالأنشطة الفضائية، من جهة وصول القطاع الخاص والتجارة والتقدم العلمي والتقني والتطبيقات غير المرتقبة للأنشطة الفضائية والعلاقات فيما بين المؤسسات والمنظمات الدولية وحتى في داخلها والتعاون التقني الذي يرتدي أوجه مختلفة ومتباينة، وكذلك الاستخدام المزدوج، المدني والعسكري لهذه التطبيقات وكذلك الحفاظ على الطابع السلمي للأنشطة الفضائية. وهنا لجنة كوبوس هي الضامنة لهذه المواضيع جميعاً. وهنا، حيال هذه المواضيع المختلفة تلعب اللجنة دوراً أساسياً، وكولومبيا بلدٌ نام، وبالنسبة إلينا، يشكل الفضاء إرثاً مشتركاً للبشرية كما ورد في المادة الأولى لمعاهدة الفضاء الصادرة في العام ١٩٦٧. وهذا مبدأً أساسياً وبموجبه يجب أن نقرر كيف نستخدم هذا الفضاء، بغض النظر عن المستوى التكنولوجي وتقدم تلك

السيد أ. فيروخي (الجزائر) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): سيدي الرئيس، إن وفد الجزائر يقدر إدارتك الحكيمه لهذه الدورة، ونؤكد لك تعاوننا.

كذلك نعبر عن شكرنا لمكتب شؤون الفضاء الخارجي وبالذات السيد لارا لجودة الوثائق وتنظيم الأعمال الممتاز.

يشترك الوفد الجزائري بشكل منتظم في أعمال الكوبوس ومن أجل دعم الإطار القانوني الدولي الذي تدرج فيه أنشطة الفضاء، وذلك اقتناعاً منا بأن ترويج التقنيات الفضائية خصوصاً بين البلدان النامية يسهم إسهاماً ملحوظاً في صياغة السلم والبيئة، وإعطاء دفعة للتقدم الاقتصادي الاجتماعي للسكان.

إن البرنامج الفضائي الوطني الذي اعتمده السلطات الجزائرية ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠ يركز على التكنولوجيات الفضائية استناداً إلى الصكوك الدولية قيد التنفيذ ويعتمد على التعاون الإقليمي والدولي.

ويسرني أن أذكر أن الجزائر استكملت عام ٢٠٠٦ إجراءات التصديق والإنضمام إلى اتفاقيتين للأمم المتحدة المتصلتين بالفضاء، وأقصد الاتفاقية عن المسؤولية الدولية للأضرار الناجمة عن الأجسام الفضائية، وقد أودعنا صك التصديق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لدى الولايات المتحدة. كذلك اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي، والتي صدق عليها مرسوم رئاسي في ١١ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

بهذه الإنضمامات أضيف اتفاقية الفضاء عام ١٩٦٧، الذي تم في ١٩٩٠ وبالتالي فإن الجزائر هي طرف في الصكوك الدولية الرئيسية الثلاثة المتصلة بالفضاء وما ترتبه هذه الصكوك من حقوق وواجبات. عليه، فإن تنفيذ برنامج الفضاء الوطني ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠ سوف يتم تمثيلاً مع القواعد الدولية سارية المفعول.

وفي هذا الإطار تتابع الجزائر عن كسب المشاورات الجارية حول ممارسات الدول والمنظمات الدولية في مجال تسجيل الأجسام الفضائية. الهدف هو تكييف تشريعاتنا لتتشمى مع هذه الاتفاقيات التي تنص على إقامة سجل وطني. وهنا نشجع المكتب أن يواصل تعاونه الإقليمي والدولي للمساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الفضاء.

أن نحدد علاقة واضحة بين اللجنة الفرعية وكيفية التطرق إلى هذا الموضوع في لجنتنا الفرعية مع اليونيدروا.

أود هنا أن أشير إلى مسألة واضحة وملموسة بالنسبة إلينا، وهو العمل الذي يتم بشكل متزامن بين المنظمات والمؤسسات المتخصصة في مجال تطوير القانون الفضائي. أود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي يقوم به المعهد الدولي للقانون الفضاء والمركز الأوروبي للقانون الفضاء واللذين سينظمان اليوم هذه الندوة برئاسة سعادة السفير يانكوفيتش والبروفسور كوبال.

وهنا يجب أن نعزز العلاقة والتفاعل بين البلدان التي لديها تقدم قانوني في هذا المجال، وتلك التي تبذل جهوداً من أجل تعزيز الإطار القانوني في قوانينها وتشريعاتها الوطنية. هذا أساسي ومهم جداً حضرة الرئيس، لأن الإطار الوطني الذي غالباً ما يختلف من دولة إلى أخرى هو الذي يحدد خيار هذه الدول في انضمامها إلى المعاهدات الخمس أم لا.

وهذه هي المعاهدات الخمس التي هي في صلب القواعد الوطنية، وهنا يجب ربما أن نعكس الآية، وأن ننطلق في جهد أكبر لتعزيز وترويج هذه المعاهدات. ونحن هنا في الواقع نواجه ما أشرت إليه أنت، تشتت وتشردم القانون، قانون الفضاء الدولي وهذا أساسي خاصة عندما نرى ارتفاع عدد مصادر القانون ومختلف المواضيع المتصلة بهذا الموضوع وكيفية انتشارها وكثرتها. لذلك يجب أن نبذل جهداً خاصاً هنا في هذا المجال.

خلال مؤتمر الفضاء في القارة الأمريكية، حاولنا أن نقدم إمكانيات لتوحيد وإحداث انسجام في القوانين في هذا المجال.

وفي الختام نود أن نشدد على أهمية البند الرابع من جدول أعمالنا، وإنشاء الفريق العام الذي يتأسسه سعادة البروفسور كاسابوغلو من اليونان بالنسبة إلى "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، نحن نعتبر أن هذا يجب أن يسجل مجالاً للتفكير يسمح لنا بأن ننظر في الأحكام القانونية الموجودة حالياً، وكذلك يسمح لنا بأن نأتي بأفكار ابتكارية جديدة ونصل إلى توافق ناشط في هذا المجال خاصة بالنسبة إلى تجاوز العوائق الحالية بالنسبة إلى الطابع العالمي لهذه المعاهدات. شكراً.

الرئيس: شكراً لسفير كولومبيا على بيانه. مندوب الجزائر له الكلمة.

وتكنولوجية، وقد اشترك أيضاً في أنشطة خارج هذه المحطة الدولية.

كذلك فإن إطلاق "ميتوب إيه؟" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فإن هذه البعثة تدشن مبادرة أوروبا بعيدة الأمد بالنسبة للإشراف على طبقة الأوزون وتوفير بيانات أدق فيما يخص المناخ والجو. إن المشاورات بين الدورتين للفريق العامل بشأن ممارسات الدول والمنظمات الدولية في ميدان تسجيل الأجسام الفضائية تمت بنجاح في برلين.

إن الانتهاء الناجح للعمل بشأن المبادئ التوجيهية للتخفيف من حطام الفضاء في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والتقنية يبعث على التشجيع. ونحن نقدر المبادئ التوجيهية المنقحة ونأمل أن تعتمد هذه المبادئ التوجيهية كمدونة سلوك لكل الناشطين في مجال الفضاء الخارجي.

وتود ألمانيا أن تشير إلى أهمية بل وإلى ضرورة التطوير والتعزيز المتواصلين للإطار القانون الدولي لاستخدام الفضاء الخارجي في اغراض سلمية.

يشترك الوفد الألماني في هذه الدورة ونتوقع نتائج ملموسة بالنسبة لبنود جدول الأعمال مسلحين بإرادة قوية لتطوير هذا الإطار القانون الدولي. وشكراً للرئيس.

الرئيس: شكراً للسيد مندوب ألمانيا. ومرة أخرى أعتذر لأنني فاتني أن أذكر اسمك. بذلك نكون قد انتهينا من قائمة الدول الأعضاء وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل المعهد الدولي لقانون الفضاء.

السيدة ت. ماسون-زوان (المعهد الدولي لقانون الفضاء) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، المندوبون الأفاضل، شكراً لإعطائي الكلمة لأقدم لكم لمحة عن أنشطة المعهد الدولي لقانون الفضاء في ٢٠٠٦، يسعدنا أن نقدم لكم هذا التقرير وقد قدمناه إلى المندوبين وأذكر أننا سوف نعمم ضميمته أيضاً لهذا التقرير. وأنقل إليكم أفضل تحيات رئيس المعهد السيد ناتينغليانا.

في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية فإن المعهد وكذلك الـ ECSL نظمنا ندوة بشأن تدبير الكوارث والجوانب القانونية لذلك إن الـ ISSL مثلها عدد من الأعضاء ووفد من المراقبين في لجنة الكوبوس وفي اللجنة الفرعية. في آب/أغسطس

وهنا فإن وفد الجزائر يشكر المركز الألماني للفضاء الجوي لما قام به هذا المركز من تنظيم لإجتماع تشاوري اشتركت فيه وكالة الفضاء الجزائرية في كانون الأول/يناير من هذا العام. ونأمل أن مشروع القرار الذي يعتمد بشأن هذا الاجتماع سوف يسهم في تحقيق التقدم بين دول الكوبوس بالنسبة لممارسات التسجيل.

كذلك فإن وفد الجزائر يرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، القرار الخاص باستخدام المعلومات ذات المنشأ الفضائي وذلك لإدارة الكوارث والتدخلات الطارئة المسمى سبايدر. كلل هذا القرار جهود الدول الأعضاء في الكوبوس وذلك لتوفير هذه الأداة التي لا غنى عنها في تنمية التعاون الدولي في مجال تدبير الكوارث والحيلولة دون وقوعها. وهنا نكرر استعدادنا للمساهمة في تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً فعالاً.

كذلك نؤيد تعزيز بعثات الكوبوس الرامية إلى ترويج الأنشطة الفضائية بواسطة مبادرات مشابهة لبرنامج سبايدر، من شأنها أن تأتي أيضاً في مجال الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية. وشكراً لحسن إصغائكم.

الرئيس: شكراً للجزائر. بذلك نكون قد فرغنا من قائمة الدول الأعضاء التي طلبت الكلمة. عفواً، أعتذر، هذه مشكلة تخص متاعب السفر، مرة أخرى، لم ننتهي من قائمة المتحدثين ويسعدني أن أعطي الكلمة إلى مندوب ألمانيا.

السيد ب. شمييت-تيد (ألمانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، أنضم إلى الوفود التي هنأتك لرئاستك ونؤكد على ثقنتنا في توجيهك لهذه اللجنة وقيادتك. نتطلع إلى دورة الكوبوس الخمسين في حزيران/يونيو سوف تكون فرصة لتأمل ما حدث واستشراف المستقبل في نفس الوقت. وفي السنة الفائتة تحقق تقدم جيد بالنسبة لتشجيع التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التطوير التدريجي لقانون الفضاء.

لقد أشرفت وكالات الفضاء على مجموعة من التدابير الرامية إلى النهوض وتعليم قانون الفضاء بما في ذلك مسابقة المدرسة الصيفية لوكالة الفضاء الأوروبية. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦ قدمت الأكاديمية الدولية للملاحة الفلكية، قدمت دراسة بشأن إدارة المرور في الفضاء. من وجهة نظرنا هناك بعثة أسترولاب، توماس رايتير هو أول رائد أوروبي يزور محطة الفضاء الدولي لبعثة طويلة الأمد وأجرى قرابة ثلاثين تجربة علمية

ونرجو أن تحضروها جميعاً وندعوكم لحفل الاستقبال الذي ينعقد بعد جلسة اليوم.

في أواخر هذه السنة في أيلول/سبتمبر فإن المنتدى الخمسين لقانون الفضاء ينعقد في حيدرآباد الهند من ٢٤-٢٨ أيلول/سبتمبر، وسوف يتناول مواضيع كتأثير قانون الفضاء الخارجي على السياسات الإقليمية، القضايا القانونية بشأن الرحلات الفضائية الخاصة والسياحة في الفضاء، الخطوات القانونية الجديدة في حماية بيئة الفضاء الجوانب القانونية للملاحة الساتلية والاستشعار عن بعد والذكرى الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي. وأرجو أن ألتقي بالكثير منكم في الهند في تلك المناسبة. شكراً لحسن إصغائكم.

الرئيس: شكراً لممثلة معهد قانون الفضاء وأهنتك على هذا البيان. بيان شامل ويشرح لنا الأنشطة الهامة التي تتم في إطار معهدكم الدولي.

هناك دولٌ نامية كثيرة تابعت بانتباه كبير، وبتقدير، أنشطة المعهد، وإنني أعتقد أن مثل هذا العرض يشهد على امتياز ذلك المعهد وجوده وعمله. وجزء من هذا العمر هو المنتدى الذي سوف يتم بعد دقائق حول موضوع بالغ الأهمية. وأود أن أذكر أنه في السنة الماضية، وذكرنا ذلك في تقريرنا، قدمنا بياناً إيجابياً، نشكر المعهد ومركز الأوربي لقانون الفضاء والمعلومات تتوفر على موقع الانترنت للمعهد ونحن نستفيد من هذه المعلومات ونهني المركز وأود أن أسأل ممثل المركز لو كان يستطيع أن يقدم لنا تقريراً عما تم في السنة الماضية خصوصاً مؤتمر انعقد في أمريكا اللاتينية وهو حدثٌ نادر أسهم إسهاماً كبيراً.

لم نحصل على أي معلومات دقيقة حتى الآن بشأن متابعة ذلك اللقاء، بشأن الالتزامات التي تمت في هذا المؤتمر الخامس للأمريكتين. وأود هنا أن أرحب بالسيد بيتر يانكوفيتش وهو وزير خارجية سابق في النمسا وصديقٌ عزيزٌ لنا جميعاً، أحيي السيد يانكوفيتش، ومن دواعي سرورنا أن تحضر معنا اليوم. وقبل أن نتقل إلى المنتدى المرتقب لبعده ظهر اليوم، أود أن أخص أهم العناصر التي برزت في المناقشة التي ظهرت هنا.

بالنسبة إلى بيان المغرب، فقد وردت إشارة إلى حقوق الملكية الفكرية اتصالاً بأنشطة الفضاء وهي مسألة ينبغي أن نعالجها.

السنة الماضية نظمنا المؤتمر الرابع في بانكوك في تايلندا، وهي مبادرة بدأت منذ بضعة أسابيع، والمؤتمر الأول انعقد في سنغافورة ثم مؤتمرات مشابهة في بيجين وبانغالور.

إن دورة بانكوك، تناولت عدد من المواضيع لها صلة بالمنطقة الآسيوية وقد افتتح المؤتمر سمو الأميرة الملكية سندھون من تايلندا. إن المداولات سوف تنشر في معهد ماجيل في كندا.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، هناك ندوة بشأن استخدام واستشكاف موارد القمر انعقد في مونتريال ونظمناها بالتعاون مع الوكالة الكندية. حضر ذلك اللقاء تمثيلاً مرموقاً لعلماء ومحامين وأكاديميين وأعضاء في الدوائر الصناعية وسوف ننشر نتيجة تلك الندوة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ عقدنا المنتدى السنوي بشأن قانون الفضاء الخارجي وذلك في فالينسيا في إسبانيا، تلك الاجتماعات تناولت النقل والإطلاق في الفضاء وتدبر الكوارث وحقوق الملكية على القمر والتعاون الدولي في أنشطة الاستشعار عن بعد وقانون الفضاء في أوقات النزاع المسلح والعلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في أنشطة الفضاء. تعاون المعهد أيضاً مع الأكاديمية الدولية لملاحي الفضاء بشأن نظم القدرة النووية ونظمنا جلسات عامة ناجحة بشأن التصدي لتحديات استخدام الفضاء. كذلك سوف ننشر هذه المداولات وذلك في المعهد الأمريكي المختص.

وفي فالنسيا هناك مسابقة [يتعذر سماعها؟] وبعد الاجتماعات التحضيرية أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، والفائز في هذه المسابقة جامعة أوكلاند من نيوزيلندا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ فإن منتدى أيلين كاليري بشأن قضايا رئيسية في القانون الفضائي نظمها المركز الوطني للاستشعار عن بعد قانون الجو والفضاء في جامعة ميسيسيبي بالتعاون مع معهدين. انعقد ذلك في نادي كوزموس في واشنطن العاصمة، والندوة انعقدت للمرة الثانية في كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام، أتكلم عن السنة الحالية وأذكر أننا غداً سوف نعقد ندوة للمندوبين بشأن بناء القدرات في مجال قانون الفضاء ويسرنا أنه في هذه المرة طُلب منا أن ننظم الندوة ليومين

أما بيان كولومبيا فقد ذكر شيئاً له أهمية حيوية بالنسبة لما نفعه، الفضاء كتراث للإنسانية وسوف نفكر في ذلك لكي نعالج هذا الموضوع من الناحية القانونية. وعلينا أيضاً أن نقرر كيف ننظر إلى الفضاء كتراث للبشرية من الناحية القانونية.

كذلك أسهمت ألمانيا إسهاماً كبيراً هنا، الذكرى الخمسين للاتحاد الأوروبي تصادف الذكرى الخمسين لهذه اللجنة. وهي معالم هامة ينبغي أن تدفعنا إلى تأمل الأوضاع والتفكير في المستقبل.

مندوب الجزائر، قدم بياناً هاماً للغاية، ومن الواضح أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة ليس فقط في الكوبوس بل كطرف في أهم الاتفاقيات الدولية، إنني أشيد بكم لأعمالكم ولالتزامكم.

إن جمهورية كوريا قدمت لنا تقريراً عن إنجازاتها هنا، وما نلمسه في هذه المناقشة هو توطيد الالتزام.

ونرى اهتماماً كبيراً من المراقبين الذين يحضرون اجتماعات هذه اللجنة وكل ذلك حتى يشتركوا في تطوير قانون الفضاء. ربما كلمة المراقب قد لا تعطي المعنى المطلوب، فقد اشترك معنا مراقبون نشطوا كثيراً في هذه المداولات، ولكم خالص الشكر.

وسوف أرفع هذه الجلسة بعد قليل حتى تبدأ الندوة.

وقبل ذلك أود أن أذكركم ببرنامج عمل صباح الغد، سوف نجتمع في العاشرة تماماً حين ذاك سوف نستمر في النظر في البند الثالث "التبادل العام للآراء"، وسوف نبدأ بعد ذلك النظر في البند الرابع "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء".

والآن يسعدني أن أدعو السفير بيتر يانكوفيتش ليرأس الندوة الخاصة ببناء القدرات في قانون الفضاء، وأذكركم أنه في أعقاب هذه الندوة فأنتم مدعوون لحضور حفل الاستقبال وسوف تكون فرصة لتبادل الآراء.

شكراً ورفعت الجلسة.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٥٥